بلاغ حول
التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2017

استقبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اليوم الأحد 15 ذو القعدة 1439، الموافق ل29 يوليوز 2018 بالحسيمة، السيد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، الذي قدم إلى جلالته التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2017.

وفي معرض كلمته أمام جلالة الملك، قال السيد الجواهري إن الاقتصاد الوطني سجل في سنة 2017 تسارعا ملموسا في وتيرة النمو الذي بلغ 4,1%، مستفيدا من الظروف المناخية الجيدة وكذا من انتعاش الاقتصاد العالمي، مشيرا إلى أن هذا التحسن مكن من خلق عدد مهم من مناصب الشغل، التي ظلت رغم ذلك غير كافية لامتصاص الوافدين الجدد على سوق الشغل، مما أدى إلى ارتفاع طفيف في نسبة البطالة.

وعلى صعيد التوازنات الماكرو اقتصادية، أبرز أن عجز الميزانية تقلص إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي وانخفض عجز الحساب الجاري إلى 3,6%، مما ساهم في الإبقاء على الاحتياطيات الدولية الصافية في مستوى يمكن من تغطية ما يقارب ستة أشهر من الواردات. وقال إنه في ظل هذه الظروف، تباطأ التضخم على نحو ملحوظ إلى 0,7% نتيجة تحسن العرض من المواد الغذائية المتقلبة الأسعار.

وفي ضوء هذه التطورات، يضيف السيد الجواهري، استمر بنك المغرب في نهج سياسة نقدية تيسيرية من أجل دعم النشاط الاقتصادي، إذ أبقى على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير وواصل دعم التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. كما استمر في تعزيز إطار الإشراف البنكي مع مواكبة خاصة للبنوك التشاركية التي بدأت خلال السنة في تقديم خدماتها. وعمل من جهة أخرى على تقوية مصداقية أنظمة ووسائل الأداء ودعم متانة البنيات التحتية للأسواق المالية. وأوضح أن سنة 2017 تميزت بإتمام التحضيرات لإصلاح نظام الصرف الذي بدأ تنفيذه في مستهل 2018 ويمر في ظروف جيدة تتسم بانخراط فعال للبنوك والمقاولات.

وقال السيد الجواهري في كلمته إن المغرب قد أحرز إجمالا بعض التقدم في سنة 2017، إلا أن الوتيرة تبقى دون المستوى المطلوب، إذ يظل النشاط غير الفلاحي بطيئا، وعلى الرغم من التحفيزات والمجهود الاستثماري العمومي لا يزال الاستثمار الخاص محدودا، مما يقلل من فرص تحسن النمو والتشغيل. وذكَّر أنه إزاء هذه الوضعية، التي تأتي بعد الأداء المتميز الذي شهدته السنوات العشر الأولى من القرن الحالي، ما فتئ جلالة الملك يتساءل حول مدى ملاءمة نموذجنا التنموي للسياق الحالي وقدرته على الاستجابة للتطلعات المشروعة للمواطنين، داعيا إلى إعادة التفكير فيه ومراجعته.

وشدد والي بنك المغرب على أنه، بالنظر للمجهودات الكبيرة التي يتم بذلها، يتبين أن بلادنا ليست فقط بحاجة لمواصلة الإصلاحات وتوسيع نطاقها، بل أيضا وبصفة خاصة لإنجاح تنفيذها وإتمامها في الآجال المحددة. وقدم نموذجا لذلك إصلاح منظومة التربية والتكوين، حيث لم يتم بعد تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2030 رغم مضي أكثر من ثلاث سنوات على اعتمادها، وكذا المخطط الوطني للتشغيل الذي يبقى بحاجة إلى تدابير ملموسة لبلوغ أهدافه الطموحة.

وفي نفس السياق، يرى السيد الجواهري أن إصلاح المقاصة يحتاج اليوم إلى استكماله وتعميمه في إطار سياسة شمولية تتبنى على اعتماد الأسعار الحقيقية بالموازاة مع دعم الأسر الأكثر احتياجا، مشددا على أن وضع نظام لاستهداف الساكنة أصبح أمرا ملحا، خاصة وأن العديد من البرامج الاجتماعية تعاني من إكراهات مالية تهدد استمراريتها. وكذلك الحال بالنسبة لإصلاح أنظمة التقاعد، مشيرا إلى أن وتيرة نضوب موارد الصندوق المغربي للتقاعد تؤكد الحاجة إلى إتمام المسار الذي بدأ في سنة 2016 بشكل يضمن استدامة هذه الأنظمة.

وأبرز والي البنك المركزي أن المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حقق مكتسبات هامة من حيث تعزيز استقراره ووضعه الإقليمي وجاذبيته، ولا يزال يحظى بثقة المؤسسات الدولية وبالتقييم الإيجابي لوكالات التصنيف. ومن أجل الحفاظ على هذه المكتسبات وتدعيمها، أكد أنه ينبغي على السلطات إعادة النظر في حكامة السياسات العمومية لإعطائها قدرا أكبر من الانسجام والنجاعة والمردودية.

وقال في الأخير إن بلدنا اليوم بحاجة إلى إقلاع حقيقي وتعبئة شاملة لجميع قواه الحية بغية إرساء مناخ يتيح تحقيق نمو اقتصادي أسرع وخلق فرص شغل أكثر، بشكل يجعله قادرا على ضمان ظروف معيشية أحسن لمواطنيه ومنح الأمل بمستقبل أفضل لشبابه.